جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا- النجف الأشرف

قسم العلوم السياسية

سياسات الأمن البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٥

رسالة تقدم بها الطالب

بشار أحمد مصطفى

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا – قسم العلوم السياسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

الدكتورة

تغريد حنون علي

٢٠٢٢ م

١٤٤٣ هـ

﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾

(سورة الأعراف، الآية:٥٦)

الاهداء

إلى سادة الوفاء لأنكم زرعتم فينا البقاء لنعيش على ومضات جهادكم فسلام اللّه عليكم يا حلة الوطن وبهجة الروح الثائرة إلى أبطال قواتنا الأمنية والحشد الشعبي.

إلى الذين علموني معنى الحياة إلى من اعطاني وما يزال يعطي بلا حدود إلى فخري واعتزازي (عائلتي).

إلى عظيم قدري ومهجتي في الحياة إلى الذين واكبوا معي طريق العمر بإخلاص (إخواني وأخواتي)

إلى من كانت حريصة ومتابعة لكل مرحلة في البحث السيدة المشرفة.

أهدي جهدي المتواضع هذا.

الباحث

الشكر والامتنان

الحمد لله على ما انعم، وله الشكر على ما ألهم، والصلاة والسلام على نبينا الأمين محمد(ص) اشرف الانام والخلق اجمعين، وعلى اله الانقياء الطيبين الطاهرين(ع)، وصحابته (رض).

وأنا انهي بحثي هذا يطوق عنقي شكر وعرفان لما كان السبب فيما وصلت إليه رسالتي فإن الواجب يحتم عليّ أن اقدام جزيل الشكر والامتنان إلى الاستاذة الفاضلة الدكتورة **(تغريد حنون علي)** ، التي كانت نعم العون والمساعدة لي بقلب طيب وخلق رفيع وبروح متواضعة، يضع أمامي صعوبة الثناء والشكر لها التي لم تبخل عليّ بالوقت والجهد والنصيحة كي يخرج البحث على ما هو عليه الان.

وأن اتقدم بالشكر الجزيل والوفير إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا متمثلة بالسيد عميد المعهد أ. د **(زيد عدنان محسن العكيلي)**، والشكر موصول إلى رئاسة قسم العلوم السياسية ممثله بالسيد رئيس القسم أ. د **(محمد ياس)** وأساتذة القسم كافة لدورهم الكبير لما وصلت اليه الان.

و اعبر عن شكري بالانحناء والاعتزاز لعائلتي لتفهمهم تقلبات مزاجي طيلة مدة الدراسة والدعاء لي.

واتوجه بجزيل المحبة والعرفان إلى كل من كان له اثر طيب من الاصدقاء والزملاء سواء بكلمة أو نصيحة أو مساندة قدموها لي خلال مدة الدراسة.

إلى كل هؤلاء أسمى معاني الشكر و الامتنان.

مُلخص البحث

مُلخص البحث

يجمع الباحثون السياسيون والمهتمون بالشأن السياسي على ان الأمن البيئي، هو جزء من السياسة العامة للدولة وهو مرحلة محددة في العملية السياسية ، فالنظام السياسي في كل دولة هو الذي يعد كيفية صنع سياسة الأمن البيئي ، والناتجة عن تفاعل ديناميكي معقد بين شبكة واسعة من (الأوامر) كالأمن الثقافي والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي ، تجمع كل ذلك في إطار نظام هام سياسي في بيئة معينة (دولة معينة/ العراق) يسعى فيها النظام السياسي إلى رسم استراتيجية أمن بيئي، لتحقيق تنمية بيئية مستدامة، وتشترك مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ، في وضع استراتيجية الأمن البيئي، دستور الدولة الذي يصاغ وفق ايدلوجية الدولة السياسة الحاكمة، كذلك للسلطات دور في رسم السياسة العامة للأمن البيئي (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وكذلك الاحزاب ، وجماعات الضغط ، وظروف البلد الطبيعية وغير الطبيعية الجميع اشترك في رسم سياسة الأمن البيئي للدولة ، للوصول إلى افضل النتائج في ظل وضع بيئي متذبذب .

وفي العراق تتشارك المؤسسات والقطاعات كافة في صنع سياسة أمن بيئي للوقت الحاضر وللمستقبل على الرغم من الصعوبات التي يعاني منها البلد عالمياً وإقليمياً ومحلياً الا أنه استطاع ان يصنع البدايات الاساسية لبناء سياسة أمن بيئية ناجحة، بالتعاون مع المنظمات العالمية والاقليمية والجهود الوطنية وقد بين الباحث معوقات الأمن البيئي ، معززها في دالة تعريف اساسيات الأمن البيئي والمفاهيم المقاربة واشكالها ، وبذلك سمحت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة (استنتاجات وتوصيات) .

تناول الفصل الأول (ماهية سياسيات الأمن البيئي والمفاهيم المقاربة ، علاوة على اسباب نشأه المفهوم . أما الفصل الثاني فقد بين (المتغيرات المانعة لسياسيات الأمن البيئي والثقافية والاقتصادية والغذائي بعد عام ٢٠٠٥) فضلا عن سياسات الأمن البيئي المناخية والصحية والمائية . وجاء الفصل الثالث والاخير ليبين (المتغيرات التمكينية لسياسات الأمن البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٥) ، وهي السياسات الأمنية الثقافية والاقتصادية والغذائية والمناخية والصحية والمائية .

وفي الختام نرى ان البحث قد أعطى صورة واضحة عن سياسات الأمن البيئي في العراق وذلك بعد صدور دستور ٢٠٠٥ ومتضمنة موضوعات بشكل مباشر أو غير مباشر عن الأمن البيئي العراقي، **وفي الخلاصة يرى الباحث أن سياسات الأمن البيئي لازالت في بدايتها، وقد واجهت العديد من المعوقات، والتي أحالت دون الاسراع في بناء سياسة أمنية بيئة حاضرة ومستقبلية إلا أن بإمكانها مستقبلاً تذليل الصعوبات ، وتدفع في بناء سياسة أمنية بيئية فاعلة ومستدامة .**

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	_
الاهداء	_
الشكر والعرفان	_
قائمة المحتويات	_
ملخص البحث	_
المقدمة	١-٣
الفصل الأول : سياسات الأمن البيئي الماهية والمفاهيم المقاربة والنشأة	٤-٦٠
المبحث الأول: ماهية سياسات الأمن البيئي	٦-٢٩
المبحث الثاني: المفاهيم المقاربة وتاريخ نشأة سياسات الأمن البيئي	٣٠-٦٠
الفصل الثاني : المتغيرات المانعة لسياسات الأمن البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٥	٦١-١٠٩
المبحث الأول: إشكاليات الأمن البيئي (الثقافية والاقتصادية والغذائية)	٦٣-٨٤
المطلب الأول: إشكاليات الأمن البيئي الثقافية	٦٣-٦٩
المطلب الثاني: إشكاليات الأمن البيئي الاقتصادية	٧٠-٧٩
المطلب الثالث: إشكاليات الأمن البيئي الغذائية	٨٠-٨٤
المبحث الثاني: إشكاليات الأمن البيئي (المناخية والصحية والمائية)	٨٥-١٠٩
المطلب الأول: إشكاليات الأمن البيئي المناخية	٨٦-٩٥
المطلب الثاني: إشكاليات الأمن البيئي الصحية	٩٥-١٠٣
المطلب الثالث: إشكاليات **الأمن البيئي المائية**	١٠٤-١٠٩
الفصل الثالث : المتغيرات التمكينية لسياسات الأمن البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٥	١١٠-١٣٨
المبحث الأول: سياسات الأمن البيئي (الثقافية والاقتصادية والغذائية)	١١٢-١٢٨
المطلب الأول: سياسات الأمن البيئي الثقافية	١١٢-١١٥
المطلب الثاني: سياسات الأمن البيئي الاقتصادية	١١٦-١٢٣
المطلب الثالث: سياسات الأمن البيئي الغذائية	١٢٣-١٢٨
المبحث الثاني: سياسات الأمن البيئي (المناخية والصحية والمائية)	١٢٩-١٣٨
المطلب الأول: سياسات الأمن البيئي المناخية	١٢٩-١٣١
المطلب الثاني: سياسات الأمن البيئي الصحية	١٣١-١٣٤

المطلب الثالث: سياسات الأمن البيئي المائية	١٣٥-١٣٨
الخاتمة (الاستنتاجات)	١٣٩-١٤٣
قائمة المصادر	١٤٤-١٥٧
الملخص باللغة الانكليزية	١٥٨-١٦٠

قائمة الجداول

قائمة الجداول

ت	اسم الجدول	رقم الصفحة
١	أهم فروع الأمن البيئي	٥٦
٢	سكان العراق للمدة ١٩٨٧– ٢٠٠٩	٧٧
٣	نسبة حرمان المواطنين من خدمات البنية التحتية في العراق	٧٧
٤	نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي% للمدة (١٩٦٥–٢٠٠٨)	٨٢
٥	متوسط غلة الدونم الواحد لبعض المحاصيل الأساسية للسنوات (٢٠٠٣ –٢٠٠٨) كغم للدونم الواحد	٨٣
٦	يبين نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الأساسية في العراق للسنوات (٢٠٠٣–٢٠٠٨)	٨٤
٧	مؤشرات مختارة للوضع الصحي في العراق لعام ٢٠١٨	٩٧
٨	المبالغ التي خصصت إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ونسب تنفيذها للسياسة العامة التي أعدتها الوزارة	١١٥
٩	المبالغ التي خصصت إلى وزارة التربية ونسب تنفيذها للمشاريع والخدمات التربوية والتعليمية	١١٥
١٠	اجمالي نسب التخصيص المالي وانجازات الوزارات للأعوام ٢٠٠٧–٢٠١٠	١٢٠
١١	مشاريع الموازنة الاستثمارية المعدلة لسنة ٢٠١٤ على مستوى الوزارات لغاية ٣١/١٤/٢٠١٤	١٢٢

قائمة الخرائط والاشكال

قائمة الخرائط والاشكال

أولاً: قائمة الخرائط

ت	اسم الخارطة	رقم الصفحة
١	الجفاف خلال العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨	٨١
٢	خريطة الاهوار والمستنقعات	٩١
٣	نهري دجلة والفرات	١٠٤
٤	كمية تساقط الأمطار في العراق	١٠٥
٥	مجرى شط العرب	١٠٦

ثانياً: قائمة الاشكال

ت	اسم الشكل	رقم الصفحة
١	الفرق بين المراكز الصحية وطبيعة الخدمات	١٠٢

المُقدمة

المقدمة

تعد التحديات البيئية التي تواجه العراق من اخطر ما يهدد الأمن بمستوياته العديدة سواء الوطني ام الصحي ام الغذائي أم المجتمعي...الخ بسبب ارتفاع معدلات التلوث ، وما صاحبه من اختلال كبير في التوازن البيئي في البلاد ، وتمثل عملية التصدي ومعالجة هذا الوضع مسؤولية الجميع وتتمثل بكافة مؤسسات الدولة وليست حصراً على وزارة محددة كـ (الصحة والبيئية) ؛ بل يكون بالتعاون فيما بين المؤسسات والوزارات في الدولة حتى يؤدي كل منها دوره بمسؤولية ومهنية ، وأن يكون ذلك من خلال برامج علمية وواقعية ، وتأتي هنا مهمة السياسة البيئية التي تمثل جزءاً من السياسة العامة والضرورية لمستقبل الانسان والمجتمع بأكمله ، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط على معالجة الاضرار البيئية المتواجدة في الواقع وإنما يتعدى ذلك الى ضرورة تحديد المشكلات البيئية وتقليل الاخطار الناجمة عنها الى اقصى حد ممكن . فضلاً عن انها ايجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفّعالة لحماية صحة الانسان وحياته من اشكال التلوث كافة .

اهمية الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول مفهوم أساسي في رسم السياسات العامة والدراسات الأمنية على وجه الخصوص، وهو ما يعرف بالأمن البيئي (environmental security)، الذي أرتبط بتصاعد التهديدات البيئية على كافة المستويات (وطني ، إقليمي ، دولي) ، إذ أصبحت هذه التهديدات تشكل خطراً على الوسط الطبيعي للإنسان والكائنات الحية ، مما يستدعى من الباحثين والأكاديميين وصناع القرار إيلاء أهمية قصوى لهذا القطاع الأمني ، حيث برزت العديد من الكتابات والمقالات حول القضايا والمفاهيم المتعلقة بالأمن البيئي ، وصارت ثنائية متغيري (الامن – البيئة) من ضمن الاهتمامات البيئية الجادة في السنوات الأخيرة ، من هذا المنطلق ستحاول هذه الدراسة توظيف مفهوم الأمن البيئي وأبرز السياسات المتعلقة به .

اشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية حول سؤال جوهري أساسي مفاده (ما سياسات الأمن البيئي) الذي تتفرع منه أسئلة فرعية من ضمنها:

١- ما المتغيرات الهادفة لسياسات الأمن البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٥.

٢- هل السياسات في العراق بعد عام ٢٠٠٥ حققت الأمن البيئي.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (أن سياسة الامن البيئي في العراق لم تحظى بأهتمام الحكومات في الدولة العراقية) ، بالرغم من أهيمتها وأسباب عدم الاهتمام متعددة بعض منها يتعلق بالظرف السياسي والامني الذي يعيشه العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن ، إذ تم تقديم اولوية الأمن ومكافحة الارهاب وبناء اسس الدولة على اولوية سياسة الامن البيئي مما أثر على مجمل الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية . مع بيان مدى فاعلية السياسات العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٥ التي تم اقرارها في مواجهة تهديدات الامن البيئي .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم الأمن البيئي وبالتحديد ارتباط سياسات الدولة اتجاهه ومع تزايد الاعتراف بالتهديدات ، التي يفرضها التغيير البيئي على الأمن الانساني ، الذي صاحبه تطور في السياسات المتخذة في الدول المتقدمة ، وبناء مراكز ابحاث مستقلة تعمل على مواضيع استراتيجية الأمن البيئي .

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة بالدرجة الاساس على منهج التحليل النظمي لتحليل طبيعة العلاقة والتأثير المتبادل بين سياسة الدولة والأمن البيئي لها اذ يقدم هذا المنهج إطاراً مناسباً لترتيب المعلومات والروابط بين المتغيرات (سياسة الدولة تجاه متغيرات الأمن البيئي) مما يسهل فهم السياسات العامة المحلية والدولية إتجاه خطورة الأمن البيئي والجهود الدولية للحد من تأثيرها دولياً وإقليميا في ظل خطورة الاوبئة

وانتشارها ، لأنها تمثل (مدخلات تؤثر بطريقة ما على السيادة الوطنية التي تعرضت لحوادث بيئية مختلفة، ومخرجات عملية التفاعل بين الكارثة البيئية والمجتمع الدولي)

صعوبات الدراسة

تكمن صعوبة الدراسة في حداثة موضوع البحث وقلة المصادر المتاحة واعتماد سياسات متغيرة على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي وأن مستقبل التأثيرات على مستوى الخطر البيئي ومدى امكانيات الدولة في بناء استراتيجيات حالية ومستقبلية تحتاج إلى خطط واستبيانات كان من الصعب الوصول إليها، وامكان الدولة في المعالجة على المستوى المادي والسياسي.

هيكلية الدراسة

انتظمت الدراسة على ثلاثة فصول سبقتها المقدمة وانتهت بالخاتمة، جاء عنوان الفصل الاول (سياسات الأمن البيئي الماهية والمفاهيم المقاربة والنشأة) وتم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول منه جاء بعنوان (ماهية سياسات الأمن البيئي) أما المبحث الثاني فتناول (المفاهيم المقاربة وتاريخ نشأة سياسات الأمن البيئي) .

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان (المتغيرات المانعة لسياسات الأمن البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٥) وتم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول إشكاليات الأمن البيئي (الثقافية والاقتصادية والغذائية) أما المبحث الثاني فجاء بعنوان إشكاليات الأمن البيئي (المناخية والصحية والمائية).

أما الفصل الثالث من الدراسة تناول (المتغيرات التمكينية لسياسات الأمن البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٥م) وقسم إلى مبحثين ، المبحث الاول منه جاء بعنون سياسات الأمن البيئي (الثقافية والاقتصادية والغذائية) والمبحث الثاني منه تناول سياسات الأمن البيئي (المناخية والصحية والمائية) .